

الاستحقاق المزدوج

كي يبقى دوره دور التابع، لا الشريك الكامل في القرارات التي تصنع السلام في المنطقة؟

المعلومات المتوفرة عند المصادر الدبلوماسية في المنطقة، وخارجها، تشير الى ان النظام الاقليمي الجديد، الذي تسعى الولايات المتحدة الاميركية الى احلاله محل النظام القديم، تعترضه عقبة أساسية وكأداء في آن، هي أزمة الشرق الاوسط واستمرارها عصبية على الحل. وتعتقد، أيضاً، بأن حرب الخليج والنتائج المباشرة التي أسفرت عنها والنتائج غير المباشرة التي لا بد أن تظهر في المدين، القريب والمنظور، سوف توفر الأساس الكافي لقيامه (نيويورك تايمز، ١٩٩١/٧/٩). في هذا السياق، تجدر ملاحظة ما قاله الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان بلاده تؤد الافادة من الصدقية التي اكتسبتها في حرب الخليج للعب دور في تحقيق السلام في الشرق الاوسط، وأن الامر المثالي، بالنسبة الى واشنطن، هو الوصول الى اتصالات مباشرة بين الاطراف المتنازعة (الحياة، لندن، ١٩٩١/٧/١١).

وظاهر الامر، كما ذكرت المصادر الدبلوماسية نفسها، ان واشنطن باتت تتصرف على أساس وجود روزنامة عمل، وضعت بالاشتراك مع موسكو، وأن المطلوب اكمال الاستعدادات ليصار، خلالها، الدعوة الى عقد مؤتمر السلام، بعد الاتفاق المسبق على مكانه (نيويورك تايمز، ١٩٩١/٧/٩). أما روزنامة العمل، فقد أوضحها وزير الخارجية الاميركية، حين أكد ان مساعيه ترمي الى تحقيق ثلاثة أمور: «ايجاد مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة؛ وايجاد مسيرة تعتمد على توجه أوضحت اسرائيل، دائماً، انه مقبول لديها؛ وايجاد، أو محاولة ايجاد، مناخ يساعد في انجاح هذه المفاوضات» (انترناشونال هيرالد تريبون، ١٩٩١/٧/٢٣).

غير ان المشروع الاميركي للحل لا يزال يكتسي قدراً لا بأس به من الضبابية؛ ولم يجس، بعد،

لم يقتصر التحرك الاميركي، في الشهرين المنصرمين، على التحضير لعقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، بل ان جزءاً منه تناول الأسس التي سيبنى عليها الحل السلمي، والضمانات التي تجعل المؤتمر يتمخض عن نتائج ايجابية، في سياق الطموح الاميركي الهادف الى اعادة بناء النظام الاقليمي الجديد في المنطقة.

وقد لا يكون من باب المصادفة ان المشروع الاميركي للحل تضمن مبادئ عامة ونقاطاً حرصت الادارة الاميركية على ان تكون «متوازنة» لتحظى بقبول الطرفين، العربي والاسرائيلي؛ ومن ثم الاتفاق على التفاصيل عند الدخول فيها، فالقول، مثلاً، باعتماد قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٢٣٨ أساساً للتفاوض، قد يكون أساساً مقبولاً لدى الاطراف المتنازعة، لكن الخلاف قد يقع على تفسير نصوص هذين القرارين. فهل الارض العربية المحتلة يجب الانسحاب منها كلها أم من جزء منها؟ والمفاوضات، وأن اتخذت طابعاً شمولياً أو ثنائياً، هل تنتهي الى حلول منفردة مع كل طرف ولكل قضية بمفردها، فتكون صورة طبق الاصل عن اتفاقيتي كامب ديفيد مقسطة أو بالجملة، ويغطاء الامم المتحدة، أم ان الحلول المنفردة مرفوضة أياً يكن شكل التفاوض، ولا بد من حلول شاملة لكل القضايا التي تشكل النزاع العربي - الاسرائيلي؟ ماذا عن عقدة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام، التي تم التعامل معها، اميركياً، بعدم وضوح منذ بداية تحرك وزير الخارجية، جيمس بيكر، في آذار (مارس) الماضي؟ ثم ماذا عن دور الاتحاد السوفياتي في عملية السلام، خصوصاً بعد فشل الانقلاب؟ وهل تعامل الولايات المتحدة الاميركية العهد الجديد للرئيس ميخائيل غورباتشيف بقدر أكبر من الكرامة، فتعطيه دوراً أكبر في صنع السلام في الشرق الاوسط، أم تستفيد من هذا الفشل لتخضع حكم الرئيس السوفياتي لمزيد من الضغوط،